الأمم المتحدة

A/HRC/16/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 March 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاتحاد الروسي، إثيوبيا*، إندونيسيا*، أنغولا، باكستان، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)*، بيلاروس*، الجزائر*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي*، سري لانكا*، سنغافورة*، الصين، غابون، فلسطين*، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)*، فييت نام*، قيرغيزستان، كازاخستان*، كوبا، لبنان*، المغرب*، موريتانيا، ناميبيا*، اليمن*: مشروع قرار

.../١٦

تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن لكل إنسان حق التمتع بالحقوق والحريات المذكورة في الإعلان دونما تمييز من أي نوع بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ يسترشد بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يؤكدان من جديد، في جملة أمور، الالتزام الرسمي لجميع الدول بأن تفي بما يقع على عاتقها من التزامات بتشجيع الاحترام

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والتقيد بها وحمايتها، وفقاً للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان، وللقانون الدولي، وأن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات هو أمر لا جدال فيه،

وإذ يكرر تأكيد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأنه يتعين معاملة كل حقوق الإنسان معاملة عادلة ومتكافئة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من التشديد، وأنه بينما يتعين مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد أن لكل الثقافات والحضارات، في تقاليدها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها، مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، وأن هذه القيم قد أسهمت مساهمة جليلة في تطوير القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أنه لا يجوز التذرع بالتقاليد لتبرير الممارسات الضارة التي تنتهك القواعد والمعايير العالمية في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

١- *يرحب* بعقد حلقة عمل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لتبادل وجهات النظر بشأن المساهمة التي يمكن أن يقدمها تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية، التي تقوم عليها القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢- *يرحب أيضاً* بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن موجز المناقشات التي دارت في حلقة العمل المذكورة[(١)]؛

٣- *يؤكد* أن الكرامة والحرية والمسؤولية هي قيم تقليدية تتقاسمها البشرية جمعاء وتندرج في صكوك الحقوق العالمية؛

٤- *يسلّم* بأن تحسين فهم وتقدير هذه القيم يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٥- *يلاحظ* أهمية دور الأسرة والجماعة والمجتمع والمؤسسات التربوية في التمسك بهذه القيم ونقلها، وهو ما يسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان وزيادة قبولها على

---

(١) A/HRC/16/37.

مستوى القاعدة الشعبية، ويطلب إلى جميع الدول أن تنهض بهذا الدور عن طريق اتخاذ تدابير إيجابية مناسبة؛

٦- *يطلب* إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان إعداد دراسة عن المساهمة التي يمكن أن يقدمها تحسين فهم وتقدير القيم التقليدية، المتمثلة في الكرامة والحرية والمسؤولية، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعرض هذه الدراسة على المجلس قبل انعقاد دورته الحادية والعشرين؛

٧- *يقرر* أن يُبقي المسألة قيد نظره.